رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٤ / ٦ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٩ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

مكافحة التطرف العنيف (المفهوم – البواعث – النماذج)

Concept - motives - models) Countering violent extremism)

عمار ظاهر جلوب أ. م.د. سعد سلوم عباس

Amar Tahir Glob Assistant Prof. Dr. Saad Salloum Abbas

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University College of Political Sciences

ammar_zahir@uomustansiriyah.edu.iq Saadsalloum1975@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعتبر ظاهرة مكافحة التطرف العنيف المفضي الى الارهاب من أبرز التحدّيات في العالم أجمع، وبالتالي أصبح عالم اليوم في مواجهة وتحدي لم يسبق للفرد أن واجه شبيهٌ لها، إذ انتقل العنف والقتل عبر القارات والدول والمدن، فاتخذ طابعاً عالمياً، مما أدى إلى تصاعد الجرائم التي تمارسها هذه الجماعات مع زيادة درجة خطورتها وحدّتها ولاسيما في ظل حصولها على الأسلحة والمتفجرات، مما يؤدي إلى زيادة الخسائر والأضرار البشرية والمادية التي يمكن أن تنجم عن أعمال العنف والإرهاب التي تمارسها هذه الجماعات، فلجأت بعض الدول إلى وضع استراتيجية دولية هدفها مكافحة الإرهاب ومحاسبة الدول المساندة لها، مما خلق تنظيمات جديدة أشد فتكاً وأكثر خطورة، مستغلة التدهور الأمني جراء الحروب التي حصلت في أقاليم مختلفة، وعملت على استقطاب الأفراد المتعاطفين معها والتي كانت بمنزلة التعاون في تشكيل خلايا أكثر، وخطر أوسع في مناطق مختلفة شكّلت خطراً حقيقياً على مصالح الدول المجاورة وتهديداً لأمنها.

الكلمات المفتاحية: " الإرهاب "، " التطرف "، " المفهوم "، " النماذج "

Abstract

The phenomenon of combating violent extremism that leads to terrorism is considered one of the most prominent challenges in the entire world. Consequently, today's world is facing a confrontation and challenge the likes of which no individual has ever faced before. Violence and killing have moved across continents, countries, and cities, and have taken on a global character, leading to an escalation of crimes committed by them. These groups increase in their degree of danger and intensity, especially in light of their access to weapons and explosives, which leads to an increase in human and material losses and damages that can result from acts of violence and terrorism practiced by these groups. Some countries have resorted to developing an international strategy aimed at combating terrorism and holding accountable the countries that support it. Which created new, more lethal and more dangerous organizations, taking advantage of the deterioration in security as a result of the wars that took place in different regions, and worked to attract individuals sympathetic to them, which was tantamount to cooperation in forming more cells and a broader threat in different regions that constituted a real danger to the interests of neighboring countries and a threat to their security.

Keywords: "terrorism", "extremism", "concept", "models"

المقدمة

تعتبر ظاهرة التطرف العنيف ضمن المجتمع الدولي الإقليمي والمحلي من اكثر الظواهر التي تهدد الامن والسلم المجتمعي ، وان التطرف وبالذات التطرف العنيف المصحوب بنزاعات تصل الى الحروب ليست بالظاهرة حديثة العهد وانما لها جذور وعمق في الماضي والتاريخ الانساني كانت نتائجها تدمير حقوق الانسان ومنع الحريات ضمن حياة المجتمعات وصلت الى تسليب هويتهم وتهجرهم لغياب الامن والسلام وان من يتابع او يهتم

بهذا الشأن يجد ان ظاهرة التطرف العنيف لاسيما المودي الى الإرهاب قد تضاعف وتلونت اشكاله في ظل العصر الرقمي وتطور وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي حيث اتجه الى مديات واسع وابعد مما سبق ، حيث اشتغلت الجماعات المتطرفة التطور التكنلوجي بشبكات التواصل الاجتماعي لنشر أفكارهم التي تنم على خطاب الكراهية ونتاج سلوكيات قائمة على رفض قبول الاخر الامر الذي هدد القيم والمبادئ الأخلاقية والنفسية ضمن المجتمعات ليسما المجتمعات المتعددة الطوائف والمعتقدات وما فعلته الجند الإرهابية في المجتمع العراقي خير دليل واقرب مثال لواقعنا في هذا العصر حيث اتسمت أساليب تنظيم داعش الإرهابي على ترسيخ الفكر المتطرف من خلال عملياته الاجرامية الموجة ضد المدنيين وترويعهم بشكل دائم التي أسهمت ببروز ردود فعل عكسية ما بين فئات المجتمع على المستوى الفكري والسلوكي لاسيما واقع التسامح والتعايش السلمي بينهم ولهذا يعتبر التطرف ظاهرة مرفوضه اجتماعيا لأنها تشكل خروج عن القيم والمبادئ العامة التي يتعامل بها افراد المجتمع .

أهمية البحث : تمكن أهمية البحث في تسليط الضوء على مفهوم التطرف العنيف بين المقارنات في المعنى وأسلوب مكافحة التطرف العنيف ضمن المجتمع الدولي ونتائجه المستقيلة عليه .

إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول وجود مقاربات في اللغة للتطرف العنيف ولكنها تعطي معنى اخر اضافه الى ذألك الدور الخفي الخطر الذي يلعبه هذا المفهوم في زعزعة الامن والسلم الدولي والذي لابد من معالجته بكل العراق مع اختلاف الاساليب لمكافحته ضمن الشأن الدولي .

فرضية البحث : ان اذكاء حالت الصراع الفكري وغياب ثقافة الحوار ما بعد عملية التغيير السياسي أدى لزعزعة النظام القيمي والمسئولية الأخلاقية ما بين الافراد لاسيما افراد المجتمع الواحد مما اسهم بانتشار ظاهرة التطرف العنيف وممارسة سلوكيات لاعقلانية انعكست مخرجاتها مباشرة نحو اضطراب وتهديد لمنظومة الامن المجتمعي.

منهجية البحث : المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الموضوع وتحليله تحليلا دقيقا لمعرفة مفهوم التطرف العنيف ومعرفة أسبابه ومظاهره كما استخدمت المنهج التاريخي الذي يقوم على تحليل العناصر والاسباب التي أدت الى وجود ظاهره التطرف العنيف.

هيكلية البحث : قسم البحث على مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة :

المبحث الأول : مفهوم التطرف العنيف وتميزه عما عداه من مفاهيم مقاربه .

المبحث الثاني : محددات التطرف العنيف وبواعثه

المبحث الثالث : نماذج مختاره لمكافحة التطرف العنيف ضمن المجتمع الدولي

المبحث الأول: مفهوم التطرف العنيف وتميزه عما عداه من مفاهيم مقاربه .

إن تحديد مدلول المفاهيم وتحليلها في أي حقل معرفي، يعتبر المدخل الأساس لتوضيح المعنى، وتحديد مبادئه ومداخله، وتبيين مقاصده، لذا، سوف يحلل المبحث الاول مفهوم التطرف العنيف من خلال مطلبين ، إذ تناول المطلب الاول تحديد مفهوم التطرف العنيف وتميزه عما عداه من مفاهيم ، أما في المطلب الثاني فأنه

يركز على التمييز بين مكافحة الارهاب وبين مكافحة التطرف العنيف .

المطلب الأول: مفهوم التطرف العنيف لغةً واصطلاحاً

سوف يحلل المطلب الاول مفهوم التطرف من الناحية اللغوية والاصطلاحية ، ويمر على ألفاظ ذات صلة مثل الغلو ، الارهاب ، العنف ، وصولاً الى التحليل الدقيق لمفهوم التطرف العنيف وعلى النحو التالي :

أولاً: التطرف لغة

قال ابن فارس[١]: (طرف) الطاء والراء والفاء أصلان:

الأصل الأوّل: يدلُّ على حدِّ الشيء وحَرفِهِ، طَرَفُ الشيء والثوب والحائط، ويقال ناقةٌ طَرِفَة: ترعى أطرافَ المرعَى ولا تختلطُ بالنُّوق.

والأصل الثاني: يدلُّ على حركةٍ في بعض الأعضاء، وهو تَحريك الجفون في النَّظَر، هذا هو الأصل ثم يسمُّون العينَ الطَّرْف مجازاً.

وقيل: «طَرَّفَ حَوْلَ القَوْمِ: قَاتَلَ على قَصَاهُم ونَاحِيتَهِم . |وتَطَرَّفَ عَلِيهم: أَغارَ . والجَمعُ أَطْرافٌ، ورَجُلٌ طَرِفٌ، ومُتَطَرِّفٌ، ومُسْتَطْرِفٌ: لا يَثْبُتُ عَلَى أَمرٍ»[٢]. وخلاصة القول: أن التطرف في اللغة هو الوقوف في الطرف، يتجاوز حد الاعتدال وعدم التوسط في الأمور، ويستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال زيادة أو نقصاناً.

ثانياً مفهوم التطرف اصطلاحاً.

في العصور القديمة لم تستعمل كلمة التطرف ولكن جاءت لفظة (الغلوّ) [٣] وكثُر استخدامها، ووردت في القرآن الكريم، ووردت على لسان النبي وعن ابن عباس قال: قال لي رسول الله غَدَاةَ الْعَقَبَةِ: «هَاتِ الْقُطْ لِي حَصَيَاتٍ مِنْ حَصَى الْخَذْفِ» ، فَلَمَّا وُضِعْنَ فِي يَدِهِ قال: «بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ»[٤].

أما عند المعاصرين: «التطرف هو التزمت والغلوّ في الحماس والتمسك الضيق الأفق بعقيدة، أو فكرة دينية، ممّا يؤدي إلى الاستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين ومحاربتها، والصراع ضدها وضد الذين يحملونها. وهي حالة مرضية على المستوى الفردي والجماعي تدفع إلى سلوكية تتصف بالرعونة والتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالآخرين ومعتقداتهم»[٥].

والتطرف هو ضرب من الحماس الشديد الذي يدعو إلى الغلو والتمسك بالرأي، أو بمواقف معينة وله مظاهر مختلفة، ويتضح في أكثر الأحيان في الآراء الدينية والمواقف الوطنية[٦].

ويعرّف الطرف أيضاً بأنه: اتخاذ موقفاً يتسم بالتشدد والخروج عن الاعتدال، والبعد عن المألوف، وتجاوز المعايير الفكرية والسلوكية والقيم الأخلاقية التي حدّدها وارتضاها أفراد المجتمع[٧].

وخلاصة القول: أن التعريف يجمع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتطرف، في تجاوز حدّ الاعتدال، وتجاوز المعايير السلوكية والأخلاقية.

ثالثاً: الألفاظ ذات الصلة.

هنالك مجموعة من الالفاظ والاصطلاحات اللغوية ذات الصلة بمفهوم التطرف العنيف لها صفات مشتركة ومقاربة في اللغة ، لذا ينبغي توضيحها لانها تصب ضمن مفاهيم التطرف العنيف ومن ابرز هذه المصطلحات والالفاظ ما يأتي :

١- الغلوّ:

تعريف الغلوّ في اللغة:

قال ابن فارس: (غلوي) «الغين واللام والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ في الأمر يدلُّ على ارتفاع ومجاوَزةِ قَدْر. يقال: غَلاَ السِّعر يغلو غَلاءً، وذلك ارتفاعُه. وغَلاَ الرَّجلُ في الأمر غُلُوّاً، إذا جاوَزَ حدَّه. وغَلاَ بسَهْمِه غَلْوَاً، إذا رَمَى به سَهْماً أقصى غايتِه» [٨].

وقال ابن منظور[٩]: «الغُلُوَّ في الدين أَي التَّشَدُّدَ فيه ومجاوَزة الحَدِّ»[١٠].

تعريف الغلو في الاصطلاح:

إن المعنى الوارد في اللغة هو الوارد في الشرع، قال ابن عباس τ: قال لي رسول الله ρ: «**إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ**»[١١].

وعن عبد الله بن مسعود[١٢] τ قال: «**هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ**[١٣]». قَالَهَا ثَلاَثًا[١٤]. وبناء عليه، فإن المعنى اللغوي يطابق المعني الاصطلاحي، فهو لا يخرج عن مجاوزة الحد.

٢- العنف:

تعريف العنف في اللغة:

أخذ الشيء بالشدّة والقهر، وهو خلاف الرِّفق[١٥].والعَنِيفُ: «مَن لا رِفْقَ له برُكوبِ الخَيْلِ. واعْتَنَفَ الأَمْرَ: أَخَذَهُ بعُنْفٍ»[١٦].

وعليه فإن العنف في اللغة يعني الأخذ بالقوة والشدة وضد الرفق.

تعريف العنف في الاصطلاح: له عدة تعريفات منها:

أ- العنف من الناحية الإجرائية:

هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب مختلفة لأجل إلحاق الآخرين بالأذى، وذلك عن طريق أساليب العقاب والاغتصاب والاعتداءات المختلفة[١٧].

ب- العنف من الناحية النفسية:

هو سلوك عبارة عن القسوة والقهر والإكراه، وبعيد عن الحضارة، يستغل فيه الدوافع العدوانية كالضرب، والتكسير، والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة للخصم، ويمكن أن يكون العنف فردياً، أو جماعياً يصدر عن جماعة أو هيئة، أو مؤسسة[١٨].

ج- العنف من الناحية الاجتماعية: هو استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع، أو غير مطابق للقانون، من شأنه التأثير على إرادة فرد ما[١٩].

د- العنف من الناحية السياسية:

العنف من هذه الناحية يتبادل فيها الأشخاص العنف دفاعاً عن مبدأ سياسي، أو فكري، الغرض منه نفي الجماعة المخالفة وتركيعها، ولا يصبح هذا العنف عنيفًا سياسياً إلا إذا كانت دوافعه سياسية محضة، فهو نوع من العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة[٢٠].

هـ العنف من الناحية القانونية:

هو استعمال القوة بغير وجه الحق، أي الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص، كالقتل، والضرب، والجرح ... وغيره. ويستخدم ضد الأشياء كالتدمير، والتخريب. وقد يأخذ طابع الذاتية كتعنيف النفس وإلحاق الضرر بها عن قصد أو دون قصد[٢١].

ومنه فإن العنف هو «عمل يخرج عن قواعد المجتمع، ويسبب الأذى للأشخاص والعناصر المحيطة، وهو ظاهرة تختلف باختلاف الزمان والمكان، وترتبط بثقافة المجتمع وقوانينه ومعاييره»[٢٢].

٣- الإرهاب:

تعريف الإرهاب في اللغة:

مصدر الفعل (رَهِبَ) يَرْهَبُ، رَهْبَةً، ورَهْباً: أي الخوف والفزع[٢٣]. قال تعالى: ُّ ما مم نر نز نم نن نىَّ [٢٤]، وقال تعالى: چ چ چ چ [٢٥]، أي: «فخافون»[٢٦]. «وأَرْهَبَهُ واسْتَرْهَبَه: أَخَافَهُ وفَزَّعَهُ، واسْتَرْهَبَهُ: اسْتَدْعَى رَهْبَتَهُ حَتَّى رَهِبَهُ النَّاسُ»[٢٧].

تعريف الإرهاب في الاصطلاح:

معنى الإرهاب في الاصطلاح لا يخرج عن معناه اللغوي. وبناء على ما تقدم يمكن تعريف التطرف العنيف على نحو يميزه عما عداه من اصطلاحات بانه استخدام العنف باشكال وانماط متطرفة للغاية وشديدة القوة من اجل فرض او دعم او التعبير عن معتقدات معينة سواء اكانت معتقدات سياسية او دينية او اجتماعية ، ويمكن ان يشمل العمل الارهابي .

رابعاً: مفهوم التطرف العنيف

يُعدّ التطرف العنيف أحد المواضيع الأكثر تداولاً على أثر تفاقم انتشار الفكر المتطرف والدعم الإعلامي الممنهج له أحياناً، حيث يسلط الإعلام الضوء على التطرف في المجتمعات المختلفة لاسيما العربية والإسلامية بسبب انتشار عدد من المجموعات الإرهابية المدعومة على منصات التواصل الاجتماعي، لاستعطاف الفئات المختلفة، وخصوصاً الشباب الذين يعانون من التهميش والإحباط وتضاؤل العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد على أكثر من مستوى، وفي القطاعات المختلفة.

فتأثرت البلاد العربية وغيرها من البلاد المجاورة تأثراً كبيراً بسبب بالأحداث التي تسببت فيها المجموعات الإرهابية، كالنزوح واللجوء والاستهداف المباشر وأنشطة التجنيد من قبل هذه المجموعات التي أدّت إلى ظهور الفكر المتطرف، بالإضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي من بث خطابات الكراهية، والاستجابة بشكل سلبي للأحداث المختلفة، التي دفعت باتجاه ضرورة العمل من الأطراف المختلفة من أجل الحدّ من انتشار فكرة

التطرف في المجتمعات المدنية، والقطاع الخاص، ووضع الخطط والسياسات والقوانين المنظمة، إن عدم الفهم الشامل لمفهوم التطرف وعدم الوقوف على أسبابه، يضعف من مستوى التفاعل والاستجابة مع البرامج والأنشطة، وعدم تحقيق الأهداف المطلوبة.[٢٨]

والتطرف بالنسبة للمفاهيم الثقافية والإيديولوجية يتحول من مجرد فكرة إلى سلوك ظاهري، أو عمل سياسي، يلجأ إلى استخدام العنف وسيلة إلى تحقيق المبادئ التي يؤمن بها صاحب الفكر المتطرف، أو اللجوء إلى الإرهاب النفسي والمادي أو الفكري ضد كل ما يقف عقبة في طريق تحقيق تلك المبادئ والأفكار التي يؤمن بها هذا الفكر المتطرف.

وكل فعل من أفعال التطرف العنيف أو التهديد مهما كانت دوافعه، فيكون تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، وتعريض حياتهم إلى الخطر، وإلحاق الضرر بالبيئة والمجتمع والمصالح الوطنية.

والتطرف بمستوياته وأشكاله ظاهرة ليست وليدة العصر الحاضر بل لها جذور تاريخية قديمة، مثل ظهور العديد من الملل والنحل والفرق، التي حاولت نشر أفكارها، وكسب التأييد الشعبي، والإطاحة ببعضها مهما كلفها الأمر من تخطيط وتدبير، وتدمير للنفس، والاقتصاد، والأرض، والاغتيالات السياسية والدينية، وسبب ذلك كله ظهور الاتجاهات التعصبية الدينية أو الحزبية، أو العرفية المتطرفة فكرية أو سلوكية[٢٩].

وقد أصبح الأمر خطيراً لأن المشاركين في عمليات التطرف العنيف الشباب والطلاب، وهذا يؤكد أن جماعات التطرف خططت لاستخدام عقول الصغار والشباب وفقاً لآرائهم ومعتقداتهم. مما يدل على إحباط الشباب وعدم قدرتهم على تحقيق أحلامهم في الحياة من حيث العمل الجيد، والزواج، وتكوين الأسرة. مما يدفعهم إلى للتعبير عن حالات الكبت والإحباط الانتماء إلى المشاركة في عمليات التطرف العنيف التي بدأت تغزو المجتمع، معتقدين أن هذه الأنشطة تتضمن الحل لمشاكلهم ومحاولة إثبات وجودهم[٣٠].

المطلب الثاني /التمييز بين مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف

إن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تعني «استخدام وسائل غير قسرية لردع الأفراد أو الجماعات عن التحرك نحو العنف والتخفيف من تجنيد أو دعم أو تسهيل أو مشاركة في أعمال إرهابية ذات دوافع أيديولوجية من قبل جهات فاعلة غير حكومية لتعزيز الأهداف السياسية»[٣١].

وإن كل تطرف ينجم عن تعصّب لفكرة، أو رأي، أو دين، أو قومية، أو غيرها، ومهما تعددت الأهداف واختلفت الأسباب فالتعصب يكون وراءها، وكل متطرف لا بد أن يكون متعصباً، لا سيما حين النظر للآخر وعدم تقبّله للاختلاف. أما الإرهاب فإنه يتجاوز التطرّف، أي ينتقل من الفكر إلى الفعل، عن طريق العنف الجسدي أو النفسي، سواء كان مادي أو معنوي، ولكن ليس كل عنف إرهاباً، خصوصاً إذا كان دفاعاً عن النفس، ومن أجل الحق ومقاومة العدوان. وكل إرهاب تطرف، ولا يصبح الشخص إرهابياً إلا إذا كان متطرفاً، وليس كل متطرف إرهابياً، لأن الفعل تتم معالجته بطرق عدّة بسبب عمل إجرامي يجب أن يتعاقب عليه، مثل: القانون والقضاء والأمن، أما التطرّف فهو في الفكر، ورغم أن قضايا التطرّف صعبة ومتشعبة فيمكن قرع الحجة

بالحجة، والفكرة بالفكرة، والرأي بالرأي، كما أن بعض التطرّف الفكري قد يؤدي إلى العنف أو الإرهاب عن طريق الإعلام وبمختلف الأوجه[٣٢].

فالتطرف يعني الأفضل، كأن يقول المتطرف: ديني أفضل من الأديان الأخرى، وقومي فوق الأمم والقوميات الأخرى، فتلك هي الشرارة الأولى للتعصف والتطرّف والعنف والإرهاب. فلا يمكن القضاء على فكر التطرف ما لم يتم القضاء على التعصب، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة الأمر على جميع الأصعدة، اقتصادياً، واجتماعياً، وتربوياً، ودينياً، وقانونياً، ونفسياً، من أجل تحقيق العدالة والمساواة، وخلق بيئة مناسبة من السلام والتسامح واللاعنف، وحل الخلافات بالتفاهم المشترك، وهذا يتطلب القضاء على مصادر القوى المتطرفة والإرهابية، ولاسيما أسباب التعصب[٣٣].

وخلاصة القول: أنه لا يوجد الكثير من التداخل بين التطرف والإرهاب، فالتحدث عن الإرهاب، هو التحدث عن الإرهابي وما هو سبب ارتكابه الأعمال الإرهابية، فكان الإرهاب في القديم يرتبط بالتطرف، لأنه كان يتضمن الاستهداف المباشر للمدنيين، وأن الإرهاب هو الحل الوحيد للتغيير، وقد يعود ذلك لاعتناقهم أفكار عن الدين، أو حق تقرير المصير، وغير ذلك، وقد لا يكون كذلك.

المبحث الثاني: دوافع التطرف العنيف ومسبباته

هناك دوافع كثيرة للتطرف تختلف حسب الظروف التي يعيش فيها الذين ينحرفون نحوه، ومن خلال هذا المبحث سوف يبين الباحث دوافع وأسباب التطرف العنيف:

المطلب الأول / الأسباب السياسية للتطرف العنيف.

تركت العمليات التخريبية العنيفة نتيجة التطرف العنيف نتيجة التطرف العنيف اثاراً كبيرة في بنية المجتمعات داخل بلدان الشرق الأوسط بنحو خاص ومجتمعات دول العالم بنحو عام ، إضافة الى التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط المتمثلة بالتظاهرات والمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية في بعض الدول بداية لاستغلال الجماعات المتطرفة عنيفاً لها وتحمل بعض الأسباب السياسية للتطرف العنيف ، وكما يأتي :

١- الحرمان من الحقوق السياسية والحريات، نتيجة تعرض الفرد للسجن أو النفي بسبب آرائه السياسية، مما يجعله يتواصل مع المجموعات الإرهابية والمتطرفة من أجل الحقوق على حقوقه، سواء من داخل السجن أو خارجه، حيث يعتقد الفرد أن هذه المجموعات المتطرفة سوف تعيد له الحقوق.

٢- الاحتلال العسكري من قبل دولة أخرى، مما يؤدي بالفرد إلى البحث عن أي وسيلة تدعمه بالسلاح للتحرر والتخلص من هذا الاحتلال، فيضطر للاستعانة المجموعات المتطرفة والإرهابية للحصول على المال اللازم والتدريب على السلاح، وهذا الأمر الذي تستغله هذه المجموعات لتحقيق أهدافها.

٣- اعتقاد الأكثرية من المجتمعات الضعيفة، بأن المجتمع الدولي لا يدعمها، مما يدفع الأفراد التي تعاني من التهميش بالانضمام للمجموعات الإرهابية والمتطرفة وتنفيذ عمليات انتحارية أو القيام بأنشطة الكترونية، أو استقطاب أفراد جدد على أساس الاهتمام بقضاياهم، وإثبات قدرتها على العمل.

٤- يوجد تناقض واضح بين ما تنص عليه المواثيق السياسية الدولية، وما يحصل على أرض الواقع، والمفروض

أن تكون هذه المواثيق هدفها إنساني بكل ما تدعو إليه، ولكن لا يتم الالتزام من قبل الدول الموافقة عليه، مما يدفع البعض لتنفيذ أعمال إرهابية بهدف الاحتجاج على عدم الالتزام الدولي تجاهها.

٥- ضعف التزام الحكومة بالإصلاح والقضاء على الفساد، يدفع عدداً من الأفراد على تشجيع التطرف وتنفيذ أعمال قد تصل إلى تطرف عنيف من أجل الانتباه إلى مطالبهم وتحقيقها.

٦- إهمال الحكومات للمجموعات التي تختلف عنها في الآراء والتوجيهات، وعدم الاكتراث بها، بالإضافة إلى تجميد أعمالها وأنشطتها التي لها صلة التي تنادي بالحرية والديمقراطية، فتتحول إلى قمع وتصدٍّ لهذه التيارات، مما يفضي إلى إظهار ردود فعلية غاضبة، ولا تجد وسيلة للتعبير عما تريد إلا بالأعمال الإرهابية من أجل الدفاع عن النفس(٣٤).

المطلب الثاني : الأسباب الدينية والاجتماعية للتطرف العنيف.

أتسعت ظاهرة التطرف العنيف التكفيري دولياً ولاسيما في الشرق الاوسط لأسباب عديدة نتيجة لسياسات انظمة خاطئة وحروب مستمرة وتداعيات دينية واجتماعية ونفسية أسست لثقافة الكراهية والعنف والانتقام .

أولاً: دوافع دينية

إن الذين يمتلكون فكراً غير معتدل يعتقدون أنهم ينتمون للدين الصحيح، وأي شخص يخالفهم فهو غير مقبول بالنسبة لهم، فيعطي هؤلاء لأنفسهم الحق في البحث في الكثير من القضايا الدينية، بينما في الحقيقة ليس لديهم الكفاءة العلمية والمعرفية التي تمكنهم من الاجتهاد في أمور الدين مثل محاسبتهم على النوافل وكأنها فرائض ينبغي القيام بها، مما يؤدي إلى تكفير البعض الآخر على أنهم أصحاب فكر غير معتدل، مما يدفع بالتكفيريين إلى فرض رأيهم على الغير واستباحة دمائهم وأموالهم من دون تردد(٣٥).

ثانياً: دوافع اجتماعية

الدوافع الاجتماعية للتطرف تتنوع من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر، لما تتعرض له المجتمعات من ظروف وحوادث قد تساهم في دفع أفرادها وراء المجموعات المتطرفة والإرهابية، ومن هذه الأسباب:

١- عندما يشعر الفرد بالظلم من حيث المعاملة، على مستوى المجتمع، أو العائلة، أو في البيئة التي يعيش بها، يؤدي ذلك إلى الانتقام من المجتمع الذي يعيش فيه، فيندفع إلى التفكير بالانحراف والتطرف لأي اتجاه غير معتدل، والقيام بثورة على المجتمع بتحدّي جميع الاعتبارات.

٢- إن الفراغ الناتج من حالة البطالة التي يعيشها الفرد، وحالة الثراء التي تمنح الفرد الشعور بالإشباع، تدفع به للتفكير بخوض تجارب جديدة، لأن الشعور بالفراغ يشكل عنصراً فعّالاً لأي فكر متعصب ومتطرف يغزو الإنسان.

٣- إن شعور الفرد بالاضطرابات العقلية أو الشخصية، تفتح المجال للتعصب والتطرف، ويعتقد أنه يجب التمسك به للخروج من حالة الاكتئاب والقلق التي تسيطر على حياته، كما يسعى بعض هؤلاء المضطربين إلى التعامل مع أسلحة على مختلف أنواعها، أو الرغبة بالسيطرة من خلال تولي مهام معينة قد توفرها له المجموعات الإرهابية والمتطرفة له.

٤- الإحباط في تحقيق الأهداف أو الرغبات أو الوصول إلى المكانة المطلوبة، فيشعر الفرد بالاكتئاب، ومنهم من يتمرد ويظهر السلوك العدواني، أو متطرف نتيجة شعوره بالفشل، فتظهر ردّة الفعل بصورة أقوى وأعنف[٣٦].

المطلب الثالث /الأسباب الاقتصادية للتطرف العنيف.

إن الوضع الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي تؤثر على استقرار المجتمعات، فهناك آثار تنعكس على مستوى الخدمات المقدمة، وحجم الضرائب المفروضة، ومستوى دخل الفرد، وقدرة الحكومة على تحسين البنية التحتية، وبسبب الأزمات والظروف الاقتصادية في العالم، أصبحت الحكومات تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الحياة الكريمة للأفراد، بسبب اهتمامها بالجوانب العسكرية والتسليح، وتخفيض المساعدات من الدول المانحة، كل هذا يؤدي إلى دفع الأفراد الذين يعانون من تدني مستوى المعيشة إلى تغيير الأنظمة، وهذا من وجهة نظرهم، لا يمكن إلا من خلال التواطؤ مع المجموعات الإرهابية والمتطرفة لضرب أهداف حيوية في الدول المستهدفة.

كما أن البطالة تلعب دوراً هاماً في توليد الإحباط عند العديد من الأفراد في المجتمعات التي تواجه مشاكل اقتصادية، مما يتيح لمجموعات الإرهاب استغلال الوضع من أجل مصالحها. وتسلط الضوء على عدم المساواة بين الطبقة الغنية والفقراء الذين يعانون من أجل تأمين احتياجاتهم الأساسية، رغم توفر الموارد الكافية لجميع المواطنين من أجل ليعيشوا حياة كريمة.

يمثلّ الإرهاب إنكاراً للدّيمقراطية ولحقوق الإنسان وهما الهدفان الأساسيآن اللذّان تعمل منظمّة الأمن وغيرها على تحقيقهما. بوصفه يمثّل الأشكال القصوى للإجرام. فالدّول من خلال وكالاتها للشرطة بالأساس مسؤولة عن حماية كلّ الأشخاص المقيمين داخل أراضيها من ظاهرة التطرف العنيف المفضي الى الإرهاب ويجري هذا في نطاق واجباتها المتعلقّة بحقوق الإنسان من ذلك ضمان الحقّ في الحياة، والحقّ في الأمن، وبقية الحقوق الإنسانية، والحريآت الأساسية الأخرى. ويستوجب هذا أن تعتمد الدّول مقاربة شاملة لمجابهة الإرهاب بالتركيز بالخصوص على الوقاية من التطرّف العنيف المؤدي إلى الإرهاب ومكافحتهما مع مراعاة حقوق الإنسان ودولة القانون[٣٧].

ومثال على ذلك حروب النظام السابق للعراق قبل عام ٢٠٠٣ الطويلة وما تبعها من الحصار الجائر خلال تسعينيات القرن الماضي وتدعياته ، سحق الطبقة المتوسطة ونشوء تفاوت طبقي أفرز سلوكيات متطرفة وعنيفة كما نتج منه تردي خطير في منظومات توفير الخدمات وتوقف التنمية وتدمير كبير في البنى التحتية ونقص وسائل الرفاه الاجتماعي وانغلاق المجتمع حيال التجارب العالمية المساعدة في التنمية الاجتماعية لاسيما في مجال التعايش والانفتاح على الآخر[٣٨] .

المبحث الثالث : نماذج من مكافحة التطرف العنيف ضمن المجتمع الدولي

إن مكافحة التطرّف العنيف المؤدي إلى الإرهاب يحتاج إلى خطة دقيقة ومتطورة وشاملة، ويجب أن تعتمد على معالجة قضائية وجنائية حسب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وحسب دولة القانون ضد كل من يحرض الآخرين أو يحاول استقطابهم للقيام بأعمال إرهابية، وذلك كله يعتمد على الجهود التي تبذل في سبيل معالجة الأسباب المؤدية إلى الإرهاب.

ومحور التركيز الرئيسي للاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى التصدي والتحديات الأوسع من أجل مكافحة التطرف والإرهاب هو:

١- مكافحة التطرف والإرهاب من خلال مواجهة الدعاية المتطرفة وتحديها، وهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان تضييق المساحة المتنافس عليها، مثل الانترنت، وذلك بإيجاد بديل أفضل مع دعم أولئك الذين يتعرضون لخطر التطرف.

٢- بناء علاقة متينة مع كل من يعارض التطرف من خلال الأفراد والمنظمات المجتمعية التي تعمل على تحدي التطرف وحماية الأشخاص الذي هم عرضة للانجذاب وتوجيههم.

٣- استخدام قوى موجهة مرنة من أجل أن تقاوم السلوك المتطرف، والمقصود المجتمعات التي يُزرع فيها المتطرفون آرائهم، ويعرقل سيادة القانون.

٤- بناء مجتمعات متماسكة من خلال محاولة فهم وإدراك سبب عدم ارتباط بعض الأشخاص الذين يعيشون في بلد ما وبقيمه، ومعالجة هذه القضايا، مع تبني الحكومة برنامج المجتمعات المحلية المتماسكة لمساعدة هذه المجتمعات الأكثر عرضة لخطر العزلة(٣٩).

٥- العمل على إجراءات قضائية وجنائية من أجل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ضد كل مَن يحرّض الآخرين على القيام بأعمال إرهابية، أو تكليف عناصر للالتحاق بالمجموعات الإرهابية، وهذا ما يحتاج إلى جهود متعددة الاختصاصات لمعالجة الظروف المهيأة للإرهاب.

٦- على الدول أن تقاوم بشدة الإرهاب واستعمال القانون لمنع التحريض على القيام بأعمال إرهابية، حيث تعتبر جنحة التحريض للقيام بعمل إرهابي مخالف لمبادئ حقوق الإنسان.

٧- يجب أن تكون الملاحقة القضائية للإرهاب والأعمال التي يقوم بها، مبنية على براهين وحجج محددة، وأن تكون محاكمة عادلة تمتنع عن استعمال التعذيب وجميع أنواع الممارسات المهينة والقاسية، وغير الإنسانية الأخرى.

٨- دراسة مختلف الظروف المؤدية إلى الإرهاب ومعالجتها، وخصوصاً العوامل الدافعة، ومن ذلك:

- معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية السلبية مثل الفساد، وضعف الحكومة، وارتفاع نسبة البطالة ولاسيما بطالة الشباب.
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية ودولة القانون، مثل الشرطة ودعم الحوار بين الدولة والمجتمع، وضمان حرية الإنسان واحترام حقوقه.
- مكافحة التعصب والتمييز ودعم الاحترام المتبادل، والتعايش مع المجموعات العرقية والدينية وغيرها.
- محاولة القضاء على الخلافات العنيفة ووضع حد لها، والتشجيع على الحل السلمي للنزاعات، وأن تكون هذه المعالجة بصدق ودون أي انحياز غير ضروري.
- فهم الخطابات والأفكار الداعية إلى التطرف العنيف والإرهاب، من أجل التمكن من معالجة الشكاوى والمظالم التي تستغلها تلك الأفكار، ومحاولة تجنب حدوث أفعال قد برر القضايا التي يدافع عنها الإرهابيون.
- إن المكافحة الفعلية للإرهاب هي تقديم بدائل ذات مصداقية متينة على ادعاءات الإرهابيين، حتى لا تهتز صورة

الدولة، إذا ما تم تأكيد مطالب الإرهابيين(٤٠).

المطلب الأول /مكافحة التطرف العنيف في أفريقيا.

أولاً: مصر

بالرغم من الجهود الدولية المبذولة للتصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف وتعدُّد المُبادرات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، إلا أن المُجتمع الدولي مازال يُعاني من تفَشّي تلك الظاهرة. لذا، طالبت مصر المُجتمع الدولي بتعزيز فاعلية الجهود الدولية من خلال تبني مُقاربة شاملة لمُواجهة ظاهرة التطرف العنيف، بحيث لا تقتصر على المُواجهة الأمنية فحسب، وإنما تشمل كذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنموية، وإيلاء البُعد الفِكري والأيديولوجي الأولوية اللازمة باعتباره المُحفز الرئيسي لارتكاب أعمال إرهابية، مع التأكيد على عدم ارتباط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو منطقة جغرافية بعينها.

تنطلق تلك المُقاربة من ضرورة الحفاظ على مُقومات الدولة الوطنية ومُؤسساتها، واحترام مبدأ المسؤولية الرئيسية للدولة ومركزية دور مُؤسساتها الوطنية المعنية بإنفاذ القانون في سياق جهود مُكافحة الإرهاب والتطرف، وضرورة احترام ما يتصل بمبدأ سيادة الدول في هذا الخصوص، وأن الدور الذي يُمكن أن يضطلع به المُجتمع المدني هو دور مُكمل يدعم جهود الدولة وتحت مظلتها الرسمية(٤١).

ترى مصر أن تلك المُقاربة التي تستهدف مُعالجة الجذور المُسَبِّبة للإرهاب تتطلب الآتي:

١- مُواجهة كافة التنظيمات الإرهابية دون استثناء بالنظر إلى انبثاقها عن ذات المصدر الأيديولوجي وهو تنظيم الإخوان الإرهابي القائم على الفِكر التكفيري المُتطرف ويستند إلى تفسيرات دينية مُنحرفة لتحقيق مآرب سياسية.

٢- التوصل إلى اتفاق حول تعريف للإرهاب وعدم استبداله بأي توصيف آخر أو ترسيخ مُصطلحات مغلوطة من شأنها التمييز غير المُبرَّر بين مُختلف التنظيمات الإرهابية بتصنيف بعضها بأنها إرهابية والبعض الآخر بأنها مُتطرفة أقل عُنفاً أو غير العنيفة، مثل مُصطلح التطرف العنيف أو جماعات التطرف العنيف بدلاً من الجماعات الإرهابية، بما يُسهم في التخفيف من وطأة جرائمها أو تبريرها، سواء كانت مرجعية تلك الجماعات أيديولوجية تكفيرية، أو عنصرية، عرقية، فكلاهما يُؤديان إلى الإرهاب. كما أن إتباع نهج انتقائي في هذا الخصوص من شأنه تقويض الجهود الإقليمية والدولية لمُحاربة التطرف العميق، بما يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمُحاربة التطرف العنيف المفضي الى الارهاب بكافة أشكاله ومظاهره. وأنه على المُجتمع الدولي التوقف كذلك عن الترويج لبعض المُصطلحات الأخرى المُضللة مثل الجهاد/ الجهاديين والمُعارضين والمُتمردين لدي وصف العناصر أو الأعمال الإرهابية، إذ أن من شأنها أيضاً إضفاء الشرعية وتبرير الجرائم المُرتكبة من جانب هؤلاء الإرهابيين.

٣- ضمان مُحاسبة الدول التي ترعى التطرف العنيف وتحتضن عناصره، بما في ذلك المُقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتُوفر لهم الملاذ الآمن أو تقوم بتسليحهم وتدريبهم وتيسير انتقالهم عبر أراضيها إلى مناطق أخرى لزعزعة استقرارها، أو تُقدِّم لهم الدعم المالي واللوجيستي و/ أو السياسي والإعلامي، في خرقٍ واضحٍ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يُهدد السلمَ والأمن الدوليين. وأن هذا الأمر يستلزم احترام كافة الدول أعضاء

الأمم المتحدة لالتزاماتها في هذا الصدد بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لاسيما القرار رقم ٢٤٦٢ لعام ٢٠١٩ بشأن منع ومُكافحة تمويل الإرهاب، والقرار رقم ٢٣٩٦ لعام ٢٠١٧ حول التصدي لظاهرة المُقاتلين الإرهابيين الأجانب، وما تضمنه من مُطالبة الدول بإخطار الدول الأخرى في حال وصول أو ترحيل أو توقيف أشخاص يُشتبه في كونهم إرهابيين، ورقم ٢٣٧٠ لعام ٢٠١٧ بشأن منع حصول الإرهابيين على السلاح؛ مع منع التنظيمات الإرهابية – والداعمين لها– من استغلال التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لأغراض إرهابية.

٤– عدم الفصل أو التمييز بين العمل الإرهابي المادي وبين الفِكر أو الخطاب المُتطرف التحريضي المُؤدي إلى الإرهاب.

٥– تعزيز التعاون الدولي لتقويض قدرة التنظيمات الإرهابية على تجنيد عناصر إرهابية جديدة، بما في ذلك المُقاتلين الإرهابيين الأجانب، خاصةً من الشباب(٤٢)، من خلال:

– منع التنظيمات الإرهابية وداعميها من استخدام وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر الفِكر المُتطرف وخطاب الكراهية.

– تعزيز الجهود الدولية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، سواء من خلال الأفراد أو شبكات الجريمة المُنظمة العابرة للحدود، أو الدول والكيانات الإرهابية التي تتخذُ من بعضِ المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والإغاثية والدعوية ستاراً لها لجمع التبرعات لتمويل أنشطة إرهابية، بما في ذلك لنشر الخطاب المُتطرف المُؤدي إلى الإرهاب، فضلاً عن منع حصول الإرهابيين على السلاح إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧٠ لعام ٢٠١٧ الذي سبق وأن تقدمت به مصر إبان عضويتها بمجلس الأمن.

– التصدي للروابط القائمة بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المُنظمة العابرة للحدود، سواء تلك التي تعمل في تهريب المُخدرات، أو البشر، أو الإتجار في الأسلحة، وهو ما يعتبر أحد العناصر الرئيسية لتعزيز فعالية جهود مُكافحة الإرهاب، وأن السبيل الأنجع لتحقيق ذلك هو من خلال تعزيز ركائز الدولة الوطنية وبناء قدرات مُؤسساتها، باعتباره أمراً ضرورياً لملء الفراغ الذي تستغله جماعات الجريمة المُنظمة والتنظيمات الإرهابية لصالحها. ولعل ما تعرضت له بعض دول المنطقة خلال السنوات الماضية كان شاهداً على ذلك، حيث أدى انهيار المؤسسات الوطنية بتلك الدول إلى خلقِ فراغٍ سياسيٍ واجتماعيٍ تسلَّلت بعض التنظيمات الإرهابية والمتطرفة لتملؤه، وهو الأمر الذي نجحت مصر بفضل إدراك شعبها في التصدي له والحيلولة دون حدوثه.

– تنفيذ تدابير فعَّالة للتصدي للطرق المُستحدثة الخاصة بتمويل الإرهاب، وذلك لمُواكبة التطور النوعي الذي طرأ فى هذا الصدد، وذلك على ضوء ما تم رصده مُؤخراً من تزايد لجوء التنظيمات الإرهابية إلى استخدام العُملات الافتراضية أو المُشفرة في التحويلات المالية بغرض غسل الأموال وتمويل أنشطتها الإرهابية(٤٣).

ثانياً: أفريقيا :

بدأ انتشار التطرف في إفريقيا بعد رجوع أتباع تنظيم القاعدة من أفغانستان، وصارت منطقة الساحل غربي إفريقيا ساحة معركة مهمة في الحرب الجديدة على الإرهاب في أواخر التسعينيات. وبعد خروج الرئيس

الصومالي سياد بري من السلطة في عام ١٩٩١، أصبحت حركة الاتحاد المصدر الأكثر عسكرة للتطرف العنيف في أعقاب انهيار الدولة الصومالية، إلى حين نشوء اتحاد المحاكم الإسلامية الذي ظهر في ٢٠٠٦ وبات أكثر نفوذًا. وما حصل من تطورات في الصومال توافق مع انتقال كينيا من حال الضحية السلبية في هجمات سفارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، في نيروبي ودار السلام إلى حال شريك نشِط في الحرب الطويلة على الإرهاب التي قامت بها الحكومة الأمريكية(٤٤).

وتمثل ظاهرة الإرهاب إحدى العقبات الرئيسية أمام جهود السلام، وبناء الدولة والأدارة في جميع أنحاء القارة، فشهدت القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة صعوداً غير مسبوق للعمليات والجماعات الإرهابية وتطورها.

فحرص القادة الأفارقة مع نهاية التسعينيات وفي إطار تطوير العمل الأفريقي المشترك، على تبني مبادرات لمكافحة الإرهاب، فأُنشأت اتفاقية الجزائر لعام ١٩٩٩ والبروتوكول الإضافي لها ٢٠٠٤ ، وكذلك المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، كما اتجه الاتحاد الأفريقي في مرحلة لاحقة نحو المشاركة العسكرية الفاعلة في مواجهة الجماعات الإرهابية بالاعتماد على قدرات مجلس السلم والأمن، وكانت التجربة الأولى لتعامل القوات الأفر يقية مع الجماعات الإرهابية في الصومال وبمواجهة حركة شباب المجاهدين(٤٥).

كما وجه مجلس السلم والأمن اهتمامه بهذه القضية وتقديم توصيات لمفوضية الاتحاد حول سبل مواجهتها، وخلال القمة التي عقدها المجلس في نيروبي في سبتمبر ٢٠١٤ ، لبحث آليات مكافحة الإرهاب في القارة، ركز المسئولون الأفارقة مناقشاتهم على المشكلات التي تواجه تفعيل الدور الأفريقي في مكافحة الإرهاب، وقدموا توصيات لمعالجة هذه المشكلات أهمها تصديق الدول الأعضاء على آليات وقرارات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالإرهاب، وكذلك إجراءات معالجة نقاط الضعف التي تُعاني منها الدول الأفريقية والتي تجعل منها أهداف سهلة للجماعات الإرهابية، وتقوية الأطر القارية والإقليمية لتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين دول الاتحاد فيما يتعلق بتبادل المعلومات وأصبح واقع التطرف العنيف في القارة الأفريقية أبرز مهدد للأمن والسلام، وأصبحت مكافحتها لها أولوية في المناقشة ضمن أعمال القمم الأفريقية(٤٦).

في عصر أصبح الإرهاب التهديد الرئيسي للقارة الأفريقية وقد حل محل الحروب الأهلية، واتجهت معظم بعثات السلام الخاصة بالاتحاد الأفريقي الحالية لقتال مختلف أشكال الإرهاب، باتت المنظمة القارية أمام تحدي كبير لتنفيذ بما يشير إلى ضرورة تبني مجموعة الخطوات المهمة ومن أهمها(٤٧):

- تحييد الدور الدولي، يبدو أن التدخلات الخارجية في القارة لا تؤدي إلى الحد من ظاهرة التطرف العنيف المفضي الى الارهاب بل تؤدي إلى تصاعد الظاهرة حيث تتركز هذه التدخلات على الاعتماد على الأداة العسكرية ومن ثم لا تعالج الجذور المسببة للظاهرة، فقد اعتمدت الولايات المتحدة في تقديم دعم لمكافحة حركة شباب المجاهدين في شرق القارة على القيام بعمليات اغتيال لقادة الحركة ولم تؤد هذه العمليات إلا إلى تصاعد قوة الحركة وقيامها بعمليات إرهابية نوعية أكثر خطورة.
- وكذلك لم يؤد التدخل الدولي بقيادة فرنسا في مالي إلى تراجع قدرات الإرهابيين، بل أدى إلى تشتت الجماعات الإرهابية دون القضاء عليها وعودة ظهور هذه الجماعات في أوقات مختلفة.

- توفير التدريب والدعم اللوجيستي لقوات مكافحة الإرهاب الأفريقية، فعلى سبيل المثال، فإن قوات "أميصوم"(٤٨) التي تواجه حركة شباب المجاهدين في شرق أفريقيا تُعاني من مشكلات كثيرة تحد من قدراتها على القيام بمهامها، فحتى عام ٢٠١٤ كان التفويض الممنوح لهذه القوات هو حماية مؤسسات الحكومة الفيدرالية الصومالية، ولكن مع تصاعد عمليات حركة الشباب بدأت القوات الأفريقية في القيام بعمليات مكافحة الإرهاب بدون تفويض من الأمم المتحدة.
- كذلك تواجه هذه القوات أزمات خاصة بالتمويل وتنازع إرادات الدول، حيث تسعى كل من كينيا وإثيوبيا وغيرها لتحقيق مصالحها في الصومال والضغط على هذه القوات لتنفيذ ما تريده الدولتين.
- وعلى الاتحاد الأفريقي أن يتخذ إجراءات جريئة للتأكد من أن الدول تتخذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لتنفيذ السياسات التي تعزز بشكل كبير محاربة الإرهاب على المستوي القاري، ويجب عليه أن يتأكد من عدم استخدام القادة الوطنيين قوانين مكافحة الإرهاب لقمع واستغلال المواطنين الأبرياء.
- ترتبط مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بالنمو الاقتصادي والتنمية والبناء الشامل داخل كل بلد أفريقي، ويجب على كل الدول الأفريقية أن تتصدى وتعالج قضايا الفقر، والتفاوت في الدخول والثروة والاضطهاد الديني لأن كل هذه الظروف تعزز التطرف العنيف ، وتجعل الانضمام إلى الجماعات المتطرفة خيارًا جاذبًا بالنسبة لكثير من الشباب في القارة.
- إن مسئولية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لا تقع فقط على عاتق المنظمة القارية، بل تقع أيضاً على الدول الأفريقية لأن هذا التعاون الإقليمي قد يساهم بشكل فعال في التصدي لهذه الظاهرة، ولكن هذا التعاون يحتاج إلى إرادة سياسية وكذلك تهميش الخلافات القائمة بين الدول، والبحث عن أُطر جديدة للتعاون والتكامل الأفريقي لاسيما على الجانب الاقتصادي بما ينعكس على الأحوال المعيشية لسكان القارة، وكذلك على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب(٤٩).

المطلب الثاني /مكافحة التطرف العنيف في العالم الغربي.

أولاً: مكافحة التطرف العنيف في دول الاتحاد الأوروبي.

اعتمد المجلس الأوروبي استنتاجات تؤكد على التزامه تجاه حماية المواطنين الأوروبيين ضد الإرهاب والتطرف العنيف في كافة أشكاله وأيا كان مصدره، وأقر المجلس بأن الإرهاب يمثل ظاهرة عالمية ويدعو إلى مزيد التعاون مع أكثر المجالات المتضررة من تقدم التطرف العنيف المفضي الى الارهاب.

وتبرز استنتاجات المجلس الدّور الهامّ الذي يضطلع به خبراء الاتحاد الأوروبي في مناهضة الإرهاب/الأمن والحاجة إلى مزيد من تمتين هذه الشبكة وكذلك أهميّة الحوارات الأوروبيّة لمناهضة التطرف العنيف مع البلدان الأخرى والمنظّمات الدوليّة كأدوات أساسيّة للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي في مجال مناهضة التطرف العنيف المفضي الى الارهاب.

تؤكّد الاستنتاجات على المبادئ الأساسيّة التي تقوم عليها المقاربة الأوروبيّة لمناهضة الإرهاب بما في ذلك

أهميّة حقوق الانسان ودولة القانون والتّركيز على الوقاية من الرّاديكاليّة(٥٠) المؤدّية إلى التطرّف العنيف والإرهاب.

تمّ التطرّق بالتّحديد إلى سوء استخدام الانترنت والتكنولوجيات الحديثة لأغراض إرهابيّة وكذلك الحاجة إلى تجفيف منابع تمويل الإرهاب. أخيرا أبرز المجلس الحاجة إلى تعزيز التّعاون الدّولي من خلال دفع شراكاته الاستراتيجيّة والعمل متعدّد الأطراف(٥١).

وأقرّ البرلمان الأوروبي قيوداً مشددة تفرض على المنصّات الإلكترونية أبرزها:

- حذف المحتويات "ذات الطابع المتطرف عنيفاً" في غضون ساعة : وكان هذا النص تم التوافق بشأنه في ديسمبر ٢٠٢٠ بين البرلمان والمجلس الأوروبي. وقد تبنّى البرلمان الأوروبي يوم ٢٨ أبريل ٢٠٢١ قيوداً مشددة تتيح فرض إزالة الرسائل والصور ومقاطع الفيديو "ذات الطابع المتطرف عنيفاً " خلال ساعة على المنصات الإلكترونية، ما يمهد الطريق لتطبيقها العام المقبل في الاتحاد الأوروبي.
- **فتح** سجل مشترك لمكافحة التطرف العنيف المفضي الى الارهاب : أعلن مسؤولون بالاتحاد الأوروبي في سبتمبر ٢٠١٩، أن الاتحاد فتح سجلاً مشتركاً لمكافحة التطرف العنيف، على أمل تسهيل مقاضاة وإدانة المتشددين المشتبه بهم والأفراد العائدين من القتال مع تنظيم "داعش" في العراق وسوريا. وتهدف الخطوة بحسب المسؤولين، إلى تبديد المخاوف المرتبطة بمصير مئات المواطنين الأوروبيين الذين قاتلوا في صفوف التنظيم وهم محتجزون حالياً في العراق وسوريا(٥٢).
- النظام الأوروبي لمعلومات السفر ونظام التراخيص :اعتزمت المفوضية الأوروبية في ١٢ مارس ٢٠١٩ اعتماد نظام جديد يكثّف من إجراءاتها الأمنية على المسافرين الذين يدخلون منطقة "شنغن" (٥٣). ويستهدف النظام الأمني الجديد أولئك اللذين لا يحتاجون حالياً إلى تأشيرة لدخول إحدى الدول التي تتشكّل منها منطقة شنغن، وهؤلاء سيتم التدقيق بأوراقهم ووثائقهم الأمنية، وصولاً إلى تحديد أولئك الذين يشكّلون تهديدات أمنية محتملة، وفقاً لقاعدة البيانات الدولية والأوروبية لتحديدات التهديدات الإرهابية والجنائية المحتملة .
- تأسيس هيئة رقابية جديدة تتولى مسؤولية مراقبة عمليات غسل الأموال :تسعى كبرى دول الاتحاد الأوروبي لتأسيس هيئة رقابية جديدة تتولى مسؤولية مراقبة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية، وذكرت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا ولاتفيا في بيان مشترك، أن التكتل المؤلف من (٢٨) بلداً بحاجة إلى "رقابة مركزية" لرصد تدفق الأموال داخل نظامه المالي. وذكر البيان في ٠٩ نوفمبر ٢٠١٩ أن ضرورة وجود هيئة إشرافية تابعة للاتحاد الأوروبي ظهرت بعد الفشل المتكرر لأجهزة رقابية محلية في رصد ومكافحة غسل الأموال.
- وكالة الأمن الرقمي الأوروبية :ENIA إن تبني الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبى نموذجاً مشتركاً للأمن الرقمي، وتوسيع صلاحيات وكالة الأمن الرقمي الأوروبية (ENISA) من شأنه أن يحمي أوروبا من أيّ هجمات إرهابية محتملة كون أنّ الأمن الرقمي لا يقل أهمية عن أي قطاع أمني .

كانت الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبى لا توفّر معلومات وبعضها لا يحفظ معلومات بيولوجية في

السجلات الوطنية، ما يخلق مشاكل خلال عمليات التحقق من الهوية. لذلك تعد خطوة فتح سجل مشترك لمكافحة الإرهاب خطوة فعالة في عملية تحقيق الهوية وتبادل المعلومات. ما يسهل من استخدام تلك المعلومات في التحقيقات والمحاكمات ضد المقاتلين الأجانب العائدين من مناطق الصراعات، كذلك تسهيل مراقبة الحدود الداخلية والخارجية فى أوروبا وتنسيق التحرك الأمني. ويعتبر تحسين وتعزيز التعاون مع الدول الجارة والشريكة وإنجاز اتفاقيات قوية أمر ضروري لمكافحة الإرهاب(٥٤).

ثانياً: مكافحة التطرف العنيف في الولايات المتحدة.

عرّضت الهجماتُ الإرهابية في ولاية نيويورك في الحادي عشر من أيلول من عام ٢٠٠١م، والحروب اللاحقة في العراق وأفغانستان الغربَ إلى خطر مفاهيم التطرف التي لم تشهدها من قبل. وفي حين أن العديد من الصراعات خلال الحرب الباردة وما تلتها من عواقب وخيمة تشكلت عبر الأيديولوجيات السياسية والتوترات العرقية، فإن الأحداث في عام ٢٠٠١ وما أعقبها تم من خلالها استقطاب الأفراد وجذبهم من أجل غايات تنتهي بالتطرف التدريجي؛ ومنذ ذلك الحين تعاني أغلب دول العالم إلى يومنا هذا من آثار ما حدث في ذلك اليوم.

وفي مواجهة هذه التهديدات، وجدت حكومات دول العالم نفسها تحاول صياغة استجابة مستدامة ومتماسكة ضد قوى التطرف العنيف ، وبينما أن بعض الحكومات اتبعت نهجاً في مواجهة التطرف ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة لمكافحته، إلا أن عدداً قليلاً من الحكومات قد تنافست من أجل البدائل(٥٥).

وإن استراتيجية الولايات المتحدة محددة نحو تحقيق هدف واحد يتمثل في عدم ترك أي بقعة تكون مأمناً للإرهابيين لمزاولة أعمالهم، فهذه الاستراتيجية تعتبرها الإدارة الأمريكية الإكار الذي يمكنها من تنظيم العمل لمكافحة التطرف العنيف وجميع أشكال الإرهاب، من أجل حماية المملكة المتحدة، ومواطنيها ومصالحها الخارجية، بحيث يتمكن الأفراد من ممارسة حياتهم بكل حرية وثقة(٥٦).

وخلصت هذه الاستراتيجية إلى زيادة القدرة على مواجهة التغيير في أنماط التهديد، وذلك من خلال النقاط التالية:

١- سيعزز تشريع مكافحة الإرهاب الجديد نهجنا، ويكفل للشرطة ودائرة الإدعاء الملكية الصلاحيات التي تمكنهم من التدخل في مرحلة مبكرة من التحقيقات، مما يؤدي إلى ملاحقات قضائية تتعلق بجرائم الإرهاب، مدعومةً بأحكام سجن أطول وإدارة أقوى للإرهابيين المجرمين بعد إطلاق سراحهم(٥٧).

٢- أبرزت هجمات عام ٢٠٠٦م في لندن التحدي المتمثل في اكتشاف الأفراد الذين قد يكونون مصدر إلهام لارتكاب أعمال إرهابية في المملكة المتحدة، ووتيرة انتقال المؤامرات إلى أعمال العنف على حدٍ سواء .ويُلقي ذلك أهمية متجددة على فهم المملكة للأفراد المعرضين للتطرف أو الذين هم (أو كانوا) محل اهتمام بالنسبة للشرطة وأجهزة الأمن والمخابرات بسبب صلاتهم المحتملة بالأنشطة ذات الصلة بالإرهاب، ولكنهم ليسوا كذلك وليسوا موضوع أي تحقيقات سارية .فسوف تشارك المملكة المعلومات على نطاق أوسع من أجل أن تدعم المزيد من التدخلات المحلية مع الأفراد في مجتمعاتنا المحلية الذين يتم إعدادهم وتحريضهم على ارتكاب أعمال إرهابية ودعمها، وهذه المناهج الجديدة متعددة الوكالات على المستوى المحلي تتيح

مشاركة المزيد من المعلومات مع مجموعة أوسع من الشركاء، بما في ذلك الدوائر الحكومية والإدارات المفوضة والسلطات المحلية، ومن خلال تنبيه عدد أكبر من الوكالات للأفراد الذين يُشكلون مصدرًا محتملً للقلق، مع تحسين القدرة على تقييم المخاطر الذين يشكلونها في الوقت الذين يكونون فيه قادرين أيضًا على القيام بمجموعة أوسع من التدخلات المحلية، بما في ذلك حماية الأشخاص المُعرَّضين لخطر التطرف أو لضمان انسحاب أولئك الذين تلقوا دعمًا لممارسة أنشطة ذات صلة بالإرهاب أو تورطوا فيها.

٣- تسعى الإدارة الأمريكية إلى إقامة علاقة أكثر تكاملاً مع القطاع الخاص من أجل حماية بنيتها التحتية الاقتصادية على نحوٍ أفضل وتوسيع نطاق قدرتها على التصدي للإرهاب على حدٍ سواء، وذلك بالاشتراك مع القطاع على تحسين الأمن في المملكة المتحدة، والحصول على تنبيهات أسرع للمشتريات المشبوهة وتحديد نقاط الضعف في البنية التحتية أو المنتجات التي يستغلها الإرهابيون. وسيتم اتخاذ إجراءات صارمة لضمان عدم وجود مأمن للإرهابيين عبر الإنترنت، وضمان حرية الوصول الضرورية اللازمة للحصول على معلومات تتعلق باتصالاتهم .والسعي إلى مزيد من الاستثمارات في التقنيات التي تُحدد المحتوى الإرهابي وتُزيله تلقائيًا قبل أن يكون متاحًا للجميع(٥٨).

٤- السماح لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الإرهاب، لا سيما تلك التي تواجه أكبر تهديد من الإرهاب والتطرف، ولا يزال دعم المملكة للمواطنين البريطانيين المتأثرين بالإرهاب في الداخل والخارج يمثل أولوية قصوى.

٥- إن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة في الخارج بحملة التحالف العالمي ضد داعش، بغرض القضاء على سيطرتها على الأراضي وإضعاف قدراتها الإعلامية وتعطيل كبار القادة والشبكات. كما أنها ملتزمة أيضًا بالجهود المبذولة من أجل القضاء على تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة إليه، وستأخذ زمام المبادرة في الجهود الدولية الرامية إلى تحسين مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب ضمن المجتمع الدولي ، من خلال الحملات التي تقودها الوزارات بشأن أمن الطيران ومنع استخدام الإرهابيين للإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، يُهدد الإرهاب أيضًا استقرار الشركات البريطانية العاملة على الصعيد العالمي والمصالح البريطانية الأوسع نطاقًا وازدهارها وحوكمتها وحقوق الإنسان والعمل الإنمائي بها. وإلى جانب واجب المملكة المتمثل في حماية المواطنين البريطانيين، يكون هناك إصرارٌ قوي على حماية الشركات البريطانية وأصولها.

٦- سوف تُدمج مسارات العمل الوطنية الأربعة في استجابة محلية أو خارجية واحدة، حيث تركز الإدارة الأمريكية على تحسين تكامل خطوط المواجهة بين قدراتها وأفرادها. وخلال الثلاث سنوات المقبلة، ستتابع الأولويات التالية في إطار كل مسار من مسارات العمل(٥٩):

أولاً: لحماية الأفراد المعرضين للتطرف ودعمهم، ومنعهم من أن يُصبحوا إرهابيين أو يدعموا الإرهاب، سنقوم بما يلي:

أ- تركيز أنشطتنا ومواردنا في الأماكن التي يُمثل فيها التهديد من الإرهاب والتطرف اليد العليا.

ب- توسيع برنامج الإحجام والانفصال عن الجماعات الإرهابية بهدف فوري على الاعوام المقبلة ليشمل أكثر

من ضعف عدد الأفراد الذين يتلقون التدخلات التأهيلية.

ج- إعداد سلسلة من البرامج التجريبية متعددة الوكالات للأساليب التجريبية اللازمة لتحسين فهمنا لأولئك المُعرضين لخطر المشاركة في الإرهاب وتمكين التدخل المبكر.

د- تركيز نشاطنا عبر الإنترنت على منع نشر المواد المتطرفة عنيفاً وبناء مسارات قوية لمكافحة الإرهاب؛ من أجل ضمان عدم وجود مأمن للإرهابين عبر الإنترنت.

هـ - بناء شراكات أقوى مع المجتمعات المحلية ومجموعات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام والقطاع الصناعي لتحسين تنفيذ المنع.

و- إعادة تعزيز الحماية في في صلب الجهود المبذولة لتحقيق المنع؛ بغرض ضمان عدم استغلال مجتمعاتنا وأسرنا أو تنشئتهم في مسار التطرف العنيف(٦٠).

ثانياً: لوقف الهجمات الإرهابية التي تحدث في هذا البلد وتعرقل المصالح الخارجية البريطانية، نقوم بما يلي:

أ- تنفيذ تغيير في قدراتنا المحلية على التحقيق من خلال تنفيذ توصيات استعراض التحسين التشغيلي وشرطة مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب.

ب- تقديم تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب بغرض إعاقة التهديدات الإرهابية البريطانية في مرحلة مبكرة؛ مع مراعاة حجم التهديد والسرعة التي تتطور بها المؤامرات في الوقت الراهن.

ج- توظيف أكثر من ١٩٠٠ موظف إضافي في جميع أجهزة الأمن والاستخبارات، كما ورد في استراتيجية الأمن القومي والاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن لعام ٢٠١٥.

د- إعداد سلسلة من البرامج التجريبية متعددة الوكالات للأساليب التجريبية اللازمة لتحسين تبادل المعلومات وإثراء فهمنا للتهديد على المستوى المحلي، بما في ذلك الموضوعات محل الاهتمام الختامية والمغلقة.

هـ - تقديم المقاتلين الأجانب للعدالة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة إذا كان هناك دليل على ارتكاب جرائم، بغض النظر عن جنسيتهم.

و- الحفاظ على استخدام الأدوات التشريعية المعززة؛ بغرض استهداف التمويل الإرهابي وعرقلته.

ز- التأكد من الحفاظ على النطاق العالمي لعرقلة تلك المخاطر التي تهدد المملكة المتحدة ومصالحها بشكل مباشر.

ح- ضمان الإشراف المستقل القوي على أعمالنا لمكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك نشر التقارير السنوية من خلال المراجع المستقل للتشريعات المتعلقة بالإرهاب ومفوض القياسات الحيوية ومفوض سلطات التحقيق(٦١).

ثالثاً: لتعزيز حمايتنا من التعرض لهجوم إرهابي في المملكة المتحدة أو ضد مصالحنا الخارجية وبالتالي الحد من تعرضنا لذلك، يتعين علينا القيام بما يلي:

أ- تجميع وتحليل كميات أكبر من البيانات عالية الجودة لتعزيز قدرتنا على استهداف الأشخاص المعروفين

وغير المعروفين سابقًا والسلع التي يُحتمل أن تكون موضع قلق فيما يتعلق بمكافحة التطرف العنيف المفضي الى الارهاب.

ب- إبقاء المملكة المتحدة في طليعة الجهود الرامية إلى تطوير تقنيات التدقيق والكشف الرائدة العالمية على الحدود، بما في ذلك الكشف السلوكي وتقنيات الكشف الجديدة وتحليلات البيانات والتعلم الآلي.

ج- استهداف التهديد الداخلي من خلال تعزيز تبادل المعلومات بشأن العاملين في المواقع الحساسة في المطارات؛ لضمان عدم وصول الأشخاص المعنين إلى البيئات المقيدة.

د- زيادة تعزيز الأمن والمرونة عبر شبكة النقل في المملكة المتحدة وأجزاء أخرى من البنية التحتية الوطنية الحيوية التي تعمل على استمرار تقدم بلدنا وتوفير الخدمات الأساسية.

هـ – العمل في شراكة مع قطاع الطيران والشركاء الدوليين لتوفير قاعدة أمنية قوية ومستدامة للطيران في المملكة المتحدة والخارج.

و- تحسين الأمن في الأماكن المزدحمة من خلال العمل بشكل أقرب وأكثر فاعلية مع مجموعة أوسع من الشركاء في السلطة المحلية والقطاع الخاص.

ز- تعزيز قدرات الكشف عن النشاط الإرهابي بما في ذلك المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات ونظائرها، ومراقبة هذه المواد وحمايتها(٦٢).

رابعاً: للتخفيف من تأثير الحوادث الإرهابية، من خلال وضع حد لأي هجوم والتعافي منه بشكل سريع، يتعين علينا ما يلي:

أ- الحفاظ على استثماراتنا في قدرات خدمات الطوارئ من أجل تقديم استجابة منسقة وفعالة للهجمات الإرهابية.

ب- للتأكد من أن المملكة المتحدة تتمتع بالمرونة والاستعداد للرد بطريقة تناسبية وفعالة على مجموعة واسعة من تهديدات المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات.

ج- التضمين الكامل لمبادئ التشغيل المشترك بين خدمات الطوارئ المشتركة عبر خدمات الطوارئ بحلول عام ٢٠٢٠ ، لضمان تمكنها من العمل بفعالية في مواجهة أي هجوم إرهابي.

د- اختبار قدرات الوكالات المتعددة المطلوبة وممارستها بشكل منتظم للتصدي لمجموعة واسعة من الهجمات الإرهابية والتعافي منها.

هـ – تحسين ترتيبات دعم ضحايا الإرهاب لضمان استجابة شاملة ومنسقة(٦٣).

وبعد التفصيل في مفهوم التطرف ودوافعه ومسبباته، أبحثُ في دور الأمم المتحدة في منع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب وفي وضع خطط العمل لمنع التطرف العنيف.

الهوامش

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس، أبو الحسن (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٢) ابن سيده، علي بن إسماعيل، أبو الحسن (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م، ١٤٨/٩-١٤٩.
(٣) سيتم شرحها، ص ٢٣.
(٤) ابن حنبل، أحمد بن محمد، أبو عبد الله، (٢٤١هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١٤٢١،١هـ-٢٠٠١م، مسند عبد الله بن عباس، ٣٥٠/٣، رقم الحديث (١٨٥١). والحاكم، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله (ت٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، كتاب الصوم، أول كتاب المناسك، ٦٣٧/١، رقم الحديث (١٧١١). قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه). وسكت عنه الذهبي.
(٥) الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، .ط،د.ت، ٧٦٨/١-٧٦٩.
(٦) نعمان، أحمد نعمان، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي، دار الأمة – الجزائر، ط ٢، ١٩٩٧ م. وحدة الدراسات والأبحاث، تنظيم الدولة .. النشأة والأفكار، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث – تركيا، ٢٠١٥ م، ص١٢.
(٧) عبد الستار، ليلى، تنمية الفكر السليم لدى الشباب الجامعي لمواجهة التطرف، مجلة دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، المجلد (٧)، ٢٠١٢م، ٩٢/٤٣.
(٨) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (غلوي)، ٣٨٧/٤.
(٩) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل (ت٧١١هـ)، الإمام اللغوي الحجة، من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري، ولد بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) وخدم في ديوان الانشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر فتوفي فيها، وعمي في آخر عمره. ومن أشهر كتبه: لسان العرب. ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: المكتبة العصرية، د. ط، د. ت، ١/ ٢٤٨، وكحالة، عمر بن رضا (ت١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت، ١٢/ ٤٦.
(١٠) ابن منظور، محمَّد بن مكرَّم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط١، د . ت، مادة (غلا)، ١٣١/١٥.
(١١) ابن حنبل، ٣٥٠/٣، رقم الحديث (١٨٥١)

(١٢) عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبد الرحمن (ت٣٢هـ)، من السابقين إلى الإسلام، وهو من كبار علماء الصحابة، هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وشهد مع رسول اللهρ المشاهد كلها، وكان رسول الله ρ يكرمه، ولي قضاء الكوفة وبيت مالها في خلافة عمر وأول خلافة عثمان، ثم رجع إلى المدينة وتوفي بها. ينظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، (ت٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، د. ط، ١٤١٢هـ - ١٩٩٤م، ٩٤٥/٣، وابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل (ت٨٥٢هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ٤/ ١٩٩.
(١٣) المتنطعون: «أي المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم». النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ٢٢٠/١٦.
(١٤) مسلم، المسند الصحيح، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، ٢٠٥٥/٤، رقم الحديث (٢٦٧٠).
(١٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عنف)، ٢٥٧/٩، ومرتضى الزبيدي، محمد بن محمد، أبو الفيض (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت: دار الهداية، د.ط، د.ت، مادة (ع ن ف)، ١٨٨/٢٤.
(١٦) ينظر: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، أبو طاهر (ت٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م، ٨٣٩/١.
(١٧) ينظر: الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، بيروت: دار الساقي، ط١، ٢٠١٥م، ص٢٠، بتصرف يسير.
(١٨) ينظر: طه، فرج عبد القادر، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الكويت: دار الصباح، د.ط، ٢٠٠٥م، ص٥٥١.
(١٩) ينظر: بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، د.ط، ١٩٨٢م، ص١٤١، بتصرف يسير.
(٢٠) ينظر: الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، ص٢٠-٢١.

(٢١) ينظر: الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، ص٢٠-٢١.
(٢٢) دشاش، نادية، عنف الزوجة ضد الزوج، أسبابه وأشكاله، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، ٢٠٠٦م، ص٢٩.
(٢٣) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (رهب)، ٥٣٧/٢.
(٢٤) سورة الحشر، الآية ١٣.
(٢٥) سورة البقرة، الآية ٤٠.
(٢٦) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة (رهب)، ٣٦٦/١.
(٢٧) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (رهب)، ٥٣٨/٢.
(٢٨) ينظر: الطنطاوي، رمضان عبد الحميد، أسباب ظاهرة التطرف لدى طلاب الجامعة وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم، المجلة العلمية، جامعة دمياط، العدد (٧١)، يوليو، ٢٠١٦م، ص ٢.
(٢٩) الطنطاوي ، أسباب ظاهرة التطرف ، المصدر السابق ، ص ٢.

(٣٠) صبحي، أحمد محمود ، النظرية السياسية لدى الفرق الإسلامية، عالم الفكر، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، ١٩٩٣م، ص١٣٤-١٧٥.
(31) Khan, Humera, Why Countering Extremism Fails, Foreign Affairs.18 February 2017,www. Foreignaffairs,com /articles /united-states /2015 – 02 – 18 / Why Countering Extremism Fails, Foreign Affairs (Accessed 01-August-2017).

(٣٢) شعبان، عبد الحسين، التطرّف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مراصد ٤٢، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية، برنامج الدراسات الاستراتيجية،٢٠١٧م، ص١٣-١٤.
(٣٣) شعبان، عبد الحسين، التطرّف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية، ص١٣-١٤ .
(٣٤) صايج، مصطفى، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٢)، العدد (٥).
(٣٥) كاشاليا، رئيسة قاسم وآخرين، ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في أفريقيا، ورقة بحثية رقم (٢٩٦)، معهد الدراسات الأمنية، ٢٠١٦م، ص ١٥-١٦، بتصرف يسير، ٢٠١٧م، ص٣٨٧، بتصرف.
(٣٦) كاشاليا وآخرين، ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في أفريقيا، ص ٢٨.
(٣٧) كاشاليا، وآخرين، ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في أفريقيا، ص ٩.
(٣٨) مجلس الامن الوطني ، استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب ، الطبعة الثانية، بغداد، ٢٠٢٤.
(39)Counter-Extremism Strategy, HM Government, London: Crown : ينظر Publications, October,2015,p: 17.
(40) Counter-Extremism Strategy, HM Government, London: Crown :ينظر Publications, October,2015,p: 17-18.
(٤١) جمهورية مصر العربية، جهود الدولة المصرية ومقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إلى الإرهاب، التقرير الوطني، (٢٠٢١م)، مقدمة التقرير.
(٤٢) جمهورية مصر العربية، جهود الدولة المصرية ومقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إلى الإرهاب، الفصل الأول من التقرير.
(٤٣)جمهورية مصر العربية، جهود الدولة المصرية ومقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إلى الإرهاب، الفصل الأول من التقرير.
(٤٤) التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، محاربة التطرف العنيف في كينيا، كينيا: مركز دراسات حقوق الإنسان والسياسة، ٢٠١٨م، ص٥.
(٤٥)وهي حركة أسلامية سياسية قتالية نشطت في الصومال تأسست عام ٢٠٠٦م تتبع فكرياً لتنظيم القاعدة الارهابي ضد المصالح الامريكية والنرويجية والسويدية وهي المسؤولة عن تفجير مقديشو عام ٢٠١٩ يترأسها المدعو مختار علي الزبير (ابو عبيدة الصومالي) . ينظر : عبد الحليم، أميرة محمد، أجندة الاتحاد الأفريقين (٢٠٦٣) ومكافحة الإرهاب، ص٥.
(٤٦) عبد الحليم، أميرة محمد، أجندة الاتحاد الأفريقين (٢٠٦٣) ومكافحة الإرهاب، ص٥-٦.
(٤٧)عبد الحليم، أميرة محمد، أجندة الاتحاد الأفريقين (٢٠٦٣) ومكافحة الإرهاب، ص٧ .

(٤٨) أميصوم Amisom وهي بعثة حفظ السلام الاقليمية من قبل الاتحاد الافريقي الصومالي بموافقة مجلس الامن African union Mission in Somalia لدعم الهياكل الحكومية الانتقالية وتنفيذ خطة الامن القومي .
(٤٩) عبد الحليم، أميرة محمد، أجندة الاتحاد الأفريقين (٢٠٦٣) ومكافحة الإرهاب، ص٧ وما بعدها.
(٥٠) الراديكالية : هي أساليب ثورية تحاول تغيير النظم القييم بأساليب جوهرية لتستوعب اطياف سياسية جديدة .
(٥١) المجلس الأوروبي، منع ومكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، استنتاجات بشأن العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، ١٦/يونيو/٢٠٢٠م.
(٥٢) الاتحاد الأوروبي، تشريعات وتدابير لمحاربة التطرف، June 22,2022,12:14pm
(٥٣) منطقة شنغن : هي منطقة من البلدان الأوروبية التي تتبع اتفاقية شنغن.وتضم حالياً منطقة شنغن ٢٦ دولة، معظمها من دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى مثل النرويج وسويسرا. وتعد هذه المنطقة إنجازًا كبيراً في مسار التكامل الأوروبي.

(٥٤) الاتحاد الأوروبي، تشريعات وتدابير لمحاربة التطرف، June 22,2022,12:14pm
(٥٥) مركز انتيكريتي – لندن، استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف، تحليل جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي ودراستها، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، رقم (١٤)، ٢٠١٧م، بغداد: دار الكتب والوثائق (٣٨٥٩). ص٩-١٠.
(٥٦) استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب (CONTEST)، الملخص التنفيذي، يونيو، ٢٠١٨، ص١.
(٥٧) ينظر: استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، ص٢.

(٥٨) استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، ص٣.
(٥٩) ينظر: المصدر نفسه.
(٦٠) استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، ص٤.
(٦١) المصدر نفسه، ص٤.
(٦٢) المصدر نفسه، ص٥، بتصرف يسير.
(٦٣) استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، المصدر السابق ، ص٥.

المصادر والمراجع

-القران الكريم

اولاً : الكتب

١-ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل (ت٨٥٢هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

٢-ابن حنبل، أحمد بن محمد، أبو عبد الله، (٢٤١هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١٤٢١،١هـ-٢٠٠١م

٣-ابن سيده، علي بن إسماعيل، أبو الحسن (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠م

٤- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، (ت٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، د. ط، ١٤١٢هـ - ١٩٩٤م

٥-ابن فارس، أحمد بن فارس، أبو الحسن (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦-ابن منظور، محمَّد بن مكرَّم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط١، د . ت

٧-الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله، أبو الثناء (ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م

٨-الحاكم، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله (ت٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م

٩-الخازن، علاء الدين علي بن محمد، أبو الحسن (ت٧٤١هـ)، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٧٩م

١٠- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، أبو القاسم (ت٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، بيروت: دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م

١١- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: المكتبة العصرية، د. ط، د. ت

١٢- الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م

١٣- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، أبو طاهر (ت٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

١٤- مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد، أبو الفيض (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت: دار الهداية، د.ط، د.ت

١٥- مسلم، المسند الصحيح، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، ٤/٢٠٥٥، رقم الحديث (٢٦٧٠).

١٦- النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م

١٧- ثانياً : المراجع

١٨- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، د.ط، ١٩٨٢م

١٩- الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، بيروت: دار الساقي، ط١، ٢٠١٥م.

٢٠- الطنطاوي، رمضان عبد الحميد، أسباب ظاهرة التطرف لدى طلاب الجامعة وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم،

٢١- طه، فرج عبد القادر، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الكويت: دار الصباح، د.ط، ٢٠٠٥م

٢٢- عبد الحليم، أميرة محمد، أجندة الاتحاد الأفريقي (٢٠٦٣) ومكافحة الإرهاب

٢٣- كحالة، عمر بن رضا (ت١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.

٢٤- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، .د. ط ،د.ت،

٢٥- نعمان، أحمد نعمان، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي، دار الأمة – الجزائر، ط ٢، ١٩٩٧ م. وحدة الدراسات والأبحاث، تنظيم الدولة .. النشأة والأفكار، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث – تركيا، ٢٠١٥م

٢٦- ثالثاً : الرسائل والاطاريح

٢٧- دشاش، نادية، عنف الزوجة ضد الزوج، أسبابه وأشكاله، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، ٢٠٠٦م

٢٨- رابعاً : المجلات والدوريات

٢٩- المجلة العلمية، جامعة دمياط، العدد (٧١)، يوليو، ٢٠١٦م

٣٠- صايج، مصطفى، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٢)، العدد (٥).

٣١- عبد الستار، ليلى، تنمية الفكر السليم لدى الشباب الجامعي لمواجهة التطرف، مجلة دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، المجلد (٧)، ٢٠١٢م

٣٢- كاشاليا، رئيسة قاسم وآخرين، ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في أفريقيا، ورقة بحثية رقم (٢٩٦)، معهد الدراسات الأمنية، ٢٠١٦م

٣٣- شعبان، عبد الحسين، التطرّف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مراصد ٤٢، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية، برنامج الدراسات الاستراتيجية،٢٠١٧م

٣٤- التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، محاربة التطرف العنيف في كينيا، كينيا: مركز دراسات حقوق الإنسان والسياسة، ٢٠١٨م

٣٥- جمهورية مصر العربية، جهود الدولة المصرية ومقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إلى الإرهاب، التقرير الوطني، (٢٠٢١م)

٣٦- صبحي، أحمد محمود ، النظرية السياسية لدى الفرق الإسلامية، عالم الفكر، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، ١٩٩٣م

٣٧- مجلس الامن الوطني ، استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب ، الطبعة الثانية، بغداد، ٢٠٢٤.

٣٨- مركز انتيكريتي – لندن، استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف، تحليل جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي ودراستها، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، رقم (١٤)، ٢٠١٧م، بغداد: دار الكتب والوثائق (٣٨٥٩).

خامساً : المصادر الاجنبية :

39- Khan, Humera, Why Countering Extremism Fails, Foreign Affairs.18 February 2017,www. Foreignaffairs,com /articles /united-states /2015 – 02 – 18 / Why Countering Extremism Fails, Foreign Affairs (Accessed 01-August-2017).

40- Counter-Extremism Strategy, HM Government, London: Crown Publications, October,2015

سادساً : الانترنت :

٤١- الاتحاد الأوروبي، تشريعات وتدابير لمحاربة التطرف، June 22,2022,12:14pm

٤٢- استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب (CONTEST)، الملخص التنفيذي، يونيو، ٢٠١٨

٤٣ – المجلس الأوروبي، منع ومكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، استنتاجات بشأن العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، ١٦/يونيو/٢٠٢٠م.